مجلة الإحياء، المجلد 26، العدد: 39، جويلية 2026، ص - ص: 201-214
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

معالم التجديد الحديثي في تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي المقدسي (ت 704هـ) من خلال: تعقباته على ابن الجوزي "أنموذجا"

Features of hadith renewal in "tanqih al-tahqiq" by ibn abd al-hadi al-maqdisi (D 744 AH)

His critiques of ibn al-jawzi as a model

د/ محمد بن علي خالد الأسمري
Mohammed Ali Khalid AL ASMARI
جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية
mhadi@kku.edu.sa

تاريخ الإرسال: 2026/04/12 تاريخ القبول: 2026/05/05

الملخص:
يُعد كتاب "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي مدرسةً نقديةً متميزة، انتقل فيها بالمادة الحديثية من مجرد الاستدلال الفقهي إلى التحقيق المقاصدي الدقيق؛ حيث برز منهجه في الاستدراك من خلال ضبط أسماء الرواة، ووصل المنقطعات، وعزو الأحاديث لمصادرها الأصلية. كما تجلت براعته في التعقب من خلال كشف التناقضات المنهجية التي وقع فيها ابن الجوزي، سواء في الحكم على الرجال أو في تحديد علل الأحاديث الخفية. ولم يكتفِ المصنف بالوصف، بل قدّم نماذج تطبيقية صارمة تُعلي من شأن القواعد الحديثية على الميول المذهبية، محققاً بذلك توازناً بين نقد المتن وسبر أغوار الأسانيد. وبذلك، يمثل البحث رؤيةً كاشفة لكيفية تحويل "التنقيح" إلى أداة لتجديد العلوم الحديثية وتخليصها من الأوهام والاضطراب.
الكلمات المفتاحية: تنقيح التحقيق؛ ابن عبد الهادي؛ ابن الجوزي؛ التجديد الحديثي؛ التعقبات الحديثية؛ نقد الحديث؛ الاستدراك المنهجي.

Abstract:

Tanqih al-Tahqiq" by Ibn Abd al-Hadi is considered a distinguished school of criticism, in which he shifted the Hadith material from mere jurisprudential inference to precise objective investigation. His methodology of "Istidrak" (rectification) excelled through verifying narrators' names, connecting broken chains of transmission, and attributing Hadiths to their original sources. His brilliance in "Ta'aqqub" (tracking/critique) was evident in exposing the methodological contradictions of Ibn al-Jawzi, whether in judging narrators or identifying hidden defects (Ilal) in Hadiths. The author did not stop at description; rather, he presented rigorous practical models that prioritized Hadith principles over sectarian biases, achieving a balance between textual criticism and deep chain analysis. Thus, this research represents an insightful vision of how "Al-Tanqih" was transformed into a tool for renewing Hadith sciences and purging them of misconceptions and inconsistencies.
Key words: Tanqih al-Tahqiq; Ibn Abd al-Hadi; Ibn al-Jawzi; Hadith Renewal; Hadith Critiques; Hadith Criticism; Methodological Rectification

مقدّمة:

الحمد لله الذي حفظ دينه بحجة النقاد، وقيّد للسنة النبوية علماء بذلوا مهجهم في تنقيح الرواية وتمحيص الإسناد، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن التصنيف في "أحاديث الأحكام" يُعد من أدق المسالك العلمية؛ لكونه يجمع بين فقه المتن ودراية الإسناد. ومن بين المصنفات التي ذاع صيتُها في هذا الباب كتاب "التحقيق في أحاديث الخلاف" للحافظ ابن الجوزي، الذي وإن كان موسوعةً فقهية وحديثية، إلا أنه لم يسلم من هنات في الحكم على الرجال أو اضطراب في تعليل المرويات، مما استنهض همّة الحافظ الناقد ابن عبد الهادي المقدسي (ت: 744هـ) لوضع كتابه الفذ "تنقيح التحقيق".

لم يكن كتاب "التنقيح" مجرد اختصار أو حاشية عابرة، بل جاء مدرسةً نقدية مستقلة بذاتها، اتسمت بعمق النظر وسبر أغوار العلل الخفية. وتكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على المنهج الفريد الذي سلكه ابن عبد الهادي في تعامله مع مادة ابن الجوزي، حيث لم يقف عند حدود النقل، بل تجاوزه إلى الاستدراك الواعي، والتعقب العلمي، والتجديد المنهجي.

يهدف هذا البحث من خلال مباحثه إلى استجلاء القواعد الحديثية التي انطلق منها ابن عبد الهادي في ضبط الأسماء، ووصل المنقطعات، وتحقيق الأسانيد، وكيف استطاع تخليص المادة الحديثية من ربقة التقليد المذهبي ليردّها إلى أصولها النقدية الصارمة. ولتحقيق هذه الغاية، سنقوم باستعراض الملامح العامة لمنهجه، معززةً بنماذج تطبيقية تعكس براعته في نقد الرجال والمتون، بما يبرهن على أن "التنقيح" كان وما يزال مرجعاً لا يستغني عنه المشتغلون بعلل الحديث وأحاديث الأحكام.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على واحدة من أدق المعارضات النقدية في التراث الحديثي، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط الآتية:

1. تكمن الأهمية في كشف طبيعة عمل ابن عبد الهادي الذي تجاوز "الاختصار" إلى "الابتكار"، وكيف استطاع تحويل كتاب فقهي مذهبي إلى مدرسة نقدية تعتمد معايير المحدثين المتقدمين، مما يفيد الباحثين في معرفة كيفية التعامل مع المصنفات الحديثية المتأخرة.
2. تظهر أهمية البحث في رصده لقدرة ابن عبد الهادي على حل الإشكالات التي وقع فيها ابن الجوزي، سواء في ضبط أسماء الرواة المهملة، أو في كشف العلل الخفية، ووصل المنقطعات، وهو ما يعد إضافة نوعية للمكتبة الحديثية في باب "تطبيقات علم العلل".
3. تبرز القيمة العلمية في كشف البحث عن "اليقظة النقدية" التي تميز بها المنقح في رصد التناقضات المنهجية الناتجة عن الغرض الفقهي؛ مما يؤكد على أهمية تجرد الحكم الحديثي عن النزعة المذهبية، ويقدم نموذجاً تطبيقياً لطلاب العلم في "الإنصاف العلمي".
4. يوفر البحث مادة تطبيقية ثرية (تسمية، ضبط، عزو، تعليل) تمثل تدريباً عملياً على فنون الاستدراك والتعقب، مما يجعله مرجعاً منهجياً للمشتغلين بتحقيق التراث وتخريج الأحاديث، ويساهم في إحياء مدرسة ابن عبد الهادي النقدية.
5. تظهر الأهمية في ربط الأحاديث بمصادرها الأصلية (كالكتب الستة) وتصحيح أوهام العزو، مما يرفع من وثوقية الحجج الحديثية المستخدمة في كتب الأحكام والخلاف الفقهي.

أهداف البحث:

1. يهدف البحث إلى تبيان طبيعة الانتقال في كتاب "التنقيح" من مجرد الاختصار لكتاب ابن الجوزي إلى إعادة الصياغة النقدية وفق معايير أئمة الحديث المتقدمين، مع إبراز سمات استقلالية الحكم الحديثي لديه.
2. رصد وتصنيف أوجه الاستدراك التي قام بها المصنف، من ضبط لأسماء الرواة وأنسابهم، ووصل للمنقطعات، وتتميم النقص بذكر الشواهد والمتابعات، وعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصيلة لتعزيز القوة الاستدلالية للمتون.
3. استعراض وتحليل تعقبات ابن عبد الهادي على ابن الجوزي، خاصة فيما يتعلق بالتناقض المنهجي في الجرح والتعديل، وتصويب الأخطاء في تحديد علل الأحاديث، وبيان أثر النزعة الفقهية في اضطراب الأحكام الحديثية.
4. تقديم نماذج تطبيقية من الكتاب تعكس براعة ابن عبد الهادي في نقد الرجال والمتون وسبر أغوار العلل الخفية، بما يثبت أن "التنقيح" يمثل مرجعاً تجديدياً يربط الفقه بالتحقيق الحديثي الصارم.

إشكالية البحث:

تبرز المشكلة البحثية في ضرورة الكشف عن طبيعة الدور الذي قام به الحافظ ابن عبد الهادي في كتابه "تنقيح التحقيق"، وهل كان مجرد "مختصرٍ" للمادة العلمية؟ أم أنه مثّل حركة تجديدية استطاعت انتشال المادة الحديثية من ربقة التقليد الفقهي إلى فضاء النقد الحديثي الصارم؟، من خلال معالم منهجية دقيقة في الاستدراك والتعقب.

المطلب الأول: منهجه في التعقب والاستدراك والتجديد

يُعد كتاب "التحقيق في أحاديث الخلاف" لابن الجوزي مادةً علمية خصبة جمعت بين الفقه والحديث، إلا أن طبيعة الاستدلال المذهبي أوقعت المؤلف في بعض الاضطرابات المنهجية، مما جعل الكتاب بحاجة إلى "عينٍ ناقدة" تخلصه من الشوائب الحديثية. ومن هنا انبعثت فكرة "تنقيح التحقيق" لابن عبد الهادي، الذي لم يقف فيه موقف المستسلم للمادة العلمية، بل اتخذ من كتاب ابن الجوزي قاعدةً للانطلاق نحو التعقب والنقد، ومساحةً لـ الاستدراك والتجديد.

وقد ارتكز منهج ابن عبد الهادي في تنقيحه على مبدأ "الأمانة العلمية والدقة الحديثية"؛ فلم يكن هدفه مجرد الاختصار، بل كان يسعى لإعادة بناء المادة الحديثية وفق معايير المحدثين النقاد، مبتعداً عن الغرض الفقهي المحض. ويمكن حصر معالم هذا المنهج المتميز من خلال استقراء مادة الكتاب وتحليلها، حيث انقسم عمله إلى مسارين متكاملين: الأول استدراكي تكميلي يسد الثغرات ويتمم النقص، والثاني تعقبي نقدي يصحح الأوهام ويبين العلل، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولا/ الاستدراك والتجديد:

1. يستدرك المصنف على ابن الجوزي تسمية ونسبة بعض الرواة:
2. يضبط المصنف بعض الأسماء التي تحتاج إلى ضبط مما أورده ابن الجوزي.
3. يستدرك المصنف على ابن الجوزي في ذكر الأئمة المخرجين للحديث.
4. يستدرك المصنف على ابن الجوزي ذكر أقوال العلماء في الحكم على الحديث.
5. يستدرك المصنف على ابن الجوزي الترجمة لبعض الرواة غير المشهورين.
6. يستدرك المصنف على ابن الجوزي ذكر أقوال العلماء في بعض الرواة.

7. يستدرك المصنف على ابن الجوزي بيان سماع بعض الرواة من بعض.
8. يستدرك المصنف على ابن الجوزي ذكر الشواهد والمتابعات.
9. يصل المصنف المعلقات التي أوردها ابن الجوزي.

وتجسد هذه الاستدراكات شمولية المنهج النقدي عند ابن عبد الهادي، حيث لم تقتصر على إكمال النقص في المتون والأسانيد فحسب، بل امتدت لتحقيق الرواة وضبط أسماءهم وعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية بدقة متناهية

ثانيا/ التعقب:

1. تعبقه ببيان بعض التناقض الذي وقع فيه ابن الجوزي بتضعيف بعض الرواة في موضع وتقويتهم في آخر.
2. تعقبه ببيان بعض التناقض الذي وقع فيه ابن الجوزي في الاحتجاج ببعض الأحاديث في موضع وتضعيفها في موضع آخر.
3. تعقبه على ابن الجوزي في تحديد علة الحديث.
4. تعقبه في بعض القضايا المنهجية في علوم الحديث.
5. تعقب بتضعيف بعض الأحاديث التي سكت عليها ابن الجوزي.
6. تعقبه بتصحيح بعض الأحاديث التي ضعفها ابن الجوزي.
7. تعقبه بتعديل بعض الرواة الذين جرحهم أو تضعيف بعض الرواة الذين وثقهم أو سكت عنهم ابن الجوزي.
8. تعقبه ببيان أحوال بعض الرواة الذين فيهم تفصيل أو خلاف وأجمل القول فيهم ابن الجوزي.

تبرز هذه التعقبات اليقظة النقدية للمصنف في رصد الاختلالات المنهجية وتقلب الأحكام عند ابن الجوزي، مؤكدةً على دوره في تحرير العلل وتصحيح المسار النقدي للأحاديث والرواة بإنصافٍ وتجرد.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية في التعقب والاستدراك والتجديد

أولا/ الاستدراك والتجديد:

تتجلى القيمة النقدية لجهود المصنف في كتابه "تنقيح التحقيق" من خلال تتبعه الدقيق لمواضع الخلل والقصور في إيرادات ابن الجوزي؛ حيث لم يكتفِ بمجرد النقل، بل عمد إلى فحص الأسانيد والمتون فحصاً دقيقاً كشف عن مكنون علمه بالعلل والرجال. وقد تنوعت مسالك استدراكه لتشمل تحرير أسماء الرواة وضبط مشكلها، وعزو الأحاديث لمصادرها الأصلية، ونقد أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً. وفيما يلي عرضٌ لأبرز النماذج التطبيقية التي تبرهن على رسوخ قدم المصنف في فنون الاستدراك والتعقب.

1- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي في تسمية الرواة ونسبهم: وهو أن يرد اسم الراوي في الإسناد دون ذكر اسم الأب، أو مع اسم الأب ولكنه لا يعرف مع ذلك، وأحيانا ينسب الراوي إلى جده، وأحيانا يذكر منسوبا وهو غير مشهور، فيعتني المنقح ببيان ذلك كله، ومثال ذلك: أورد ابن الجوزي حديثا من طريق محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس.

فقال المصنف: "محمد بن عبد الرحمن... هو ابن أبي ليلى..."[1].

يرى ابن حجر أن ظاهرة إهمال الراوي تحدث حين يشترك راويان أو أكثر في الاسم واسم الأب دون وجود قرينة في الإسناد تميز بينهما، ويؤكد أن السبيل لفك هذا الاشتباه وتعيين الراوي المقصود يكون من خلال دراسة طبقته الزمنية، والوقوف على شبكة شيوخه وتلاميذه في الرواية[2].

يظهر هذا النموذج دقة المصنف في تمييز الرواة المتفقين في الاسم والمختلفين في الذات، حيث استطاع ببراعة فك اللبس في الأسماء المهملة وتعيين المراد منها بناءً على الطبقة والمعرفة بطرق الرواية.

2- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي في تسمية الرواة ونسبهم: يرد أحيانا في الأسانيد أسماء يشكل ضبطها، أو يكون قد اختلف في ضبطها، فينبه المنقح على ذلك، ومثال ذلك: أورد ابن الجوزي حديثا من طريق نعيم بن حمار عن بلال.

فقال المصنف: "وفي اسم أبي نعيم خمسة لغات: همار، وهبار، وهدار، وخمار، وحمار"[3].

ويؤكد الإمام ابن الصلاح على المحل الرفيع لهذا الفن وأهميته البالغة، معتبراً أن الجهل بضبط المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة يوقع المحدث في الكثير من الزلل، ويعرضه لمواقف محرجة نتيجة التصحيف الذي قد يقع فيه[4].

يعكس هذا الاستدراك سعة اطلاع المصنف على فن 'المؤتلف والمختلف'، وحرصه على إزالة اللبس في الأسماء المشتبهة خطاً والمختلفة نطقاً، مما يضمن سلامة النص الحديثي من التصحيف والتحريف.

3- **نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي في ذكر الأئمة المخرجين للحديث:** أكثر ابن الجوزي من الرواية عن المسانيد "مسند أحمد" و "مسند عبد بن حميد"، أو من كتب السنة المتأخرة ككتب الدارقطني، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرها،

حتى في الأحاديث التي تكون في أحد الكتب الستة، ولا يشير إلى وجوده في شيء من الكتب الستة، فحرص المصنف ببيان إن كانت في شيء من الكتب الستة، أو الكتب المتقدمة، أو الكتب التي تشترط الصحة، وأحيانا أيضا يكون الحديث في "الصحيحين" فيقتصر ابن الجوزي على عزوه إلى أحدهما، فيبين المنقح أنه فيهما.

ومثال ذلك؛ قال المصنف: «وقد روى القاضي أبو يعلى وأبو إسحاق الشيرازي في "كتابيهما" أن النبي قال: "في خمس من الإبل: شاة، ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ عشرا"[5].

ثم قال المصنف: ".... فيه إرسال، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة" [6].

ومثال آخر: قال المصنف: "وعن جابر بن عبد الله قال: "نهى نبي الله أن تستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها""[7]. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال: حديث حسن غريب"[8].

يُبرز هذا الاستدراك عناية المصنف بتمكين العزو الحديثي وربطه بالأمهات والمصادر الأصيلة، مكملاً بذلك ما قصّر فيه ابن الجوزي من الاكتفاء بالمسانيد المتأخرة أو إغفال تخريج أصحاب الكتب الستة.

أشار الحافظ ابن حجر في كتابه "نكت الزركشي" (في سياق نقد منهجية العزو) إلى أهمية رد الحديث إلى الكتب المشهورة: ينبغي لمن يخرّج الحديث أن يعزوه إلى من هو أقدم من الأئمة الذين صنفوا في الصحيح والسنن، ولا يعدل عنها إلى المسانيد والمتأخرين إلا عند الضرورة"[9].

4- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي ذكر أقوال العلماء في الحكم على الحديث: لم يعتن الحافظ ابن الجوزي كثيرا بذكر أقوال العلماء في الأحاديث تصحيحا وتضعيفا، وقد اعتنى المصنف ببيان ذلك، ومثال ذلك: ذكر ابن الجوزي حديث القلتين؛ ولم يذكر أحدا ممن صحح الحديث.

قال المصنف: "قوى هذا الحديث ابن معين وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي والطحاوي والخطابي..."[10].

ومثال آخر؛ قال المصنف: "روى هذا الحديث ابن ماجه عن أبي بكر عن ملازم، وإسناده قوي.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: حديث ملازم بن عمرو في هذا أيضا حسن؟ قال: نعم"[11].

يؤكد هذا الاستدراك منهجية المصنف في تعزيز الحكم على الحديث بنقل آراء النقاد المتقدمين، مما يرفع من القيمة العلمية للكتاب بنقله من مجرد إيراد الخبر إلى التحقيق في درجته وقبوله.

ويرى ابن حجر أن المدار في قبول الأحاديث والحكم عليها يرتكز أساساً على اتباع منهجية أئمة الحديث وجهابذته؛ إذ يعتبر أن ما يصدر عن هؤلاء النقاد من تصحيح أو تحسين هو المرجع الذي يُعتدُّ به ويُبنى عليه، ويزداد هذا الحكم قوةً وتأكيداً كلما تعددت آراء الأئمة وتوافقت على مرتبة واحدة للحديث[12].

5- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي الترجمة لبعض الرواة غير المشهورين: لم يعتن كثيرا ابن الجوزي بالرجال غير المشهورين الذين يردون في الأسانيد ببيان حالهم، فاعتنى بهم المصنف عناية كبيرة، ومثال ذلك: ذكر ابن الجوزي حديثا من طريق الدارقطني قال: ثنا محمد بن الحسن الحراني ثنا علي بن أحمد الجرجاني ثنا محمد بن موسى الحرشي ثنا فضيل بن سليمان النميري عن أبي حازم عن سهل بن سعد... وساق الحديث، ثم قال: (قال يحيى: فضيل بن سليمان "ليس بثقة")[13].

قال المصنف: (وقال أبو زرعة: لين الحديث.

وقال النسائي وأبو حاتم: ليس بالقوي، وقد أخرج له في "الصحيحين".

ومحمد الحرشي: صدوق، تكلم فيه أبو داود ووثقه غير واحد.

وشيخ الدارقطني ثقة، وشيخ شيخه: ثقة)[14].

ومثال آخر؛ قال المصنف بعد إيراد حديث أبي سعيد؛ "عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ (الأرض كلها مسجد، إلا المقبرة والحمام)[15].

أما حديث ابن عمر ﷺ: فقد قال الترمذي: ليس إسناده بذاك القوي، وتُكلم في زيد في حفظه.

وقال يحيى: ليس بشيء.

وأما حديث عمر ﷺ: فيه كاتب الليث؛ أبو صالح، طعن فيه.

وأما حديث أبي سعيد ﷺ: مضطرب.

قال الدراوردي: عن أبي سعيد، وتارة لا يذكره.

وزيد ضعف من قبل حفظه، والحافظ من الغلط.

وداود ضُعف أيضا: قد، وقال فيه أبو زرعة : لين.

وأبو صالح: قال فيه أبو حاتم: "رجل صالح""[16].

يبرهن هذا المسلك على تضلع المصنف في علم الرجال، حيث كمل نقص ابن الجوزي بالبحث في أحوال الرواة المغمورين، ووازن بين أقوال النقاد فيهم ليقدم حكماً نقدياً جامعاً ومنصفاً.

6- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي ذكر أقوال العلماء في بعض الرواة: يذكر الحافظ ابن الجوزي أحيانا أحد الرواة وينقل كلام عالم من العلماء فيه، ويكون في هذا الراوي كلام لناقد

أو أكثر - وربما كان أجل ممن ذكره ابن الجوزي، وربما كانت العبارة فيه أرفع أو أدنى مما ذكر-، فيعتني المصنف أيضا ببيان ذلك،

ومثال ذلك: قال المصنف: "وأما حنش... لم يضعفه ابن حبان.

وإنما ضَعف ابن حبان حنش بن المعتمر، واحتج مسلم بحنش الصنعاني، وقد روى له أصحاب السنن، ووثقه العجلي وأبو زرعة.

وابن لهيعة: قال فيه أحمد بن حنبل: "من مثله... في كثرة حديثه وضبطه".

وقال مسلم: "تركه يحي القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع".

وقال أبو زرعة الرازي: "كان لا يضبط، وليس بحجة".

وقال يحي بن معين: "ليس بذاك القوي".

وقال النسائي: ليس بثقة"[17].

يُبرز هذا الاستدراك سعة أفق المصنف في تتبع المدارس النقدية، حيث لم يكتفِ بنقل قولٍ واحد، بل استقصى أقوال الأئمة ليحرر الخلاف، ويفرق بين الرواة المتشابهين الذين قد يقع فيهم الخلط بين جرحٍ وتعديل.

7- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي بيان سماع بعض الرواة من بعض: أحيانا يسوق ابن الجوزي بعض الأسانيد، من غير التحقق من سماع أحد الرواة من شيخه، فيعتني المصنف ببيان السماع، ومثال ذلك؛ قال المصنف:

ذكر ابن الجوزي حديث بسرة بنت صفوان في الوضوء من مس الذكر من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان.

قال المصنف: "قال النسائي: هشام بن عروة لم يسمع من أبيه عروة هذا... وقال أحمد: عن شعبة: لم يسمع هشام حديث مس الذكر عن أبيه. وقال يحيى: سألت هشاما، فقال: أخبرني أبي، ورواه ابن أبي فديك عن ربيعة بن عثمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة ... الحديث،

وقال عروة: سألت بسرة فصدقته، فقد صحّ سماع عروة من بسرة، وسماع هشام من أبيه"[18].

يُظهر هذا الاستدراك براعة المصنف في نقد الاتصال والانقطاع، حيث لم يقف عند ظواهر الأسانيد، بل غاص في تحرير السماع ونفيه عبر تتبع الطرق، مما يعكس دقةً متناهية في فحص سلامة الرواية من التدليس أو الإرسال الخفي.

كما يرى الإمام الذهبي أن الأهلية النقدية للباحث تتطلب منه إحاطةً واسعة بطبقات الرواة ومعرفةً عميقة باتجاهات النقاد ومناهجهم، مؤكداً على عدم كفاية الوقوف عند رأيٍ واحد في تقييم الراوي حال وجود اختلاف فيه؛ بل يوجب ضرورة استقراء وتجميع مختلف الأقوال النقدية للمقارنة بينها، وصولاً إلى الحكم الأقرب للصواب[19].

8- نماذج من استدراكات المصنف على ابن الجوزي ذكر الشواهد والمتابعات: لم يعطِ ابن الجوزي الشواهد والمتابعات مزيد عناية في مصنفه، فأستدركه عليه المصنف، وفصل فيها، ومثال ذلك:

أورد ابن الجوزي حديثا ضمن أدلة المخالفين، من طريق يحيى ابن إسحاق عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن أبي تميم الجيشاني، ثم أجاب عنه بقوله: (فيه ابن لهيعة، وهو متروك).

قال المصنف: "وأما حديث أبي تميم: فرواه غير ابن لهيعة عن ابن هبيرة، قال أحمد: ثنا علي بن إسحاق ثنا عبد الله بن مبارك أنا سعيد بن يزيد حدثني ابن هبيرة... الحديث"[20].

وأما ذكر الشواهد: "عن ابن عمر قال: (سئل النبي ﷺ عن الصلاة في السفينة، فقال: كيف أصلي في السفينة؟ قال: "صل فيها قائما إلا أن تخاف الغرق").

قال الحاكم: شاذ بمرة، وهو على شرط مسلم.

وقال البيهقي: وأنا أبو محمد عبد الله الحرضي أنا أبو بكر محمد بن حميد الموصلي ثنا حامد بن شعيب البلخي ثنا الصلت بن مسعود ثنا عبد الله بن داود عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر ﷺ قال: "أمر رسول الله ﷺ أصحابه حين خرجوا إلى الحبشة، أن يصلوا في السفينة قياما، ما لم يخالفوا الغرق"[21].

واختلف فيه على عبد الله بن داود، وقيل: لم يسمع الحديث من جعفر، وحديث الفضل بن دكين حسن.

وأنا أبو محمد الحرضي أنا محمد بن حميد ثنا حامد البلخي ثنا الصلت بن مسعود ثنا عمرو عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عباس ﷺ قال: كان جعفر بن أبي طالب ﷺ وأصحابه حين خرجوا إلى الحبشة، يصلون في السفينة قياما.

قال: وأنا أبو طاهر الفقيه أنا أبو الفضل عبدوس بن الحسين السمسار ثنا أبو حاتم الرازي ثنا محمد بن عبد الله الأنصاري قال: حدثني حميد الطويل قال: سئل أنس بن مالك ﷺ عن الصلاة في السفينة، فقال عبد الله بن أبي عتبة - مولى أنس، وهو معنا في المجلس -: سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبد الله ﷺ يصلي بنا أمامنا ونصلي خلفه قياما، ولو شئنا لخرجنا"[22].

يبرز هذا الاستدراك براعة المصنف في تقوية الأحاديث عبر حشد المتابعات وتتبع الشواهد، مما مكنه من دفع تضعيفات ابن الجوزي القائمة على علةٍ في طريقٍ واحد، والانتقال بالحكم إلى دائرة القبول والاعتبار.

ويوضح ابن حجر أن الضعف الناتج عن سوء حفظ الراوي أو انقطاع السند يمكن جبره وتلافيه إذا ما وُجدت طرق أخرى تعضده، مؤكداً أن تضافر المتابعات والشواهد ينقل الحديث إلى مرتبة الحسن لغيره، حيث تكتسب الرواية قوتها من مجموع الطرق لا من آحادها[23].

9- نماذج لوصل المصنف المعلقات التي أوردها ابن الجوزي: يذكر ابن الجوزي أحيانا بعض الأحاديث بدون إسناد، فيحرص على سياق أسانيد تلك الأحاديث، أو عزوها إلى المصادر المسندة، ومثال ذلك:

قال ابن الجوزي: وقد روى الأصحاب من حديث حذيفة ﷺ "أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس الحرير، وأن يجلس عليه"[24].

فقال المصنف: "حديث حذيفة هذا الذي عزاه إلى رواية الأصحاب، قد رواه الإمام البخاري في "صحيحه"، ولفظه: قال: نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير والديباج، وأن نجلس عليه"[25] [26].

يُظهر هذا المسلك حرص المصنف على ترقية الأحاديث من رتبة الإبهام والتعليق إلى حيز الاتصال والتوثيق، بربطها بأصح المصادر المسندة؛ مما يضفي على المتن الفقهي قوةً استدلالية وحجيةً حديثية.

وقد أشار ابن الصلاح إلى أن الأحاديث التي تفتقر إلى ذكر الأسانيد أو التي تُورد معلقةً تظل في دائرة الانقطاع والضعف الاعتباري، ولا يرتفع شأنها في الاستدلال إلا ببيان اتصالها من مصادر معتمدة، فحينئذٍ تُقبل وتصبح حجةً قائمة[27].

ثانيا/ التعقب

لم تقتصر جهود المصنف في "التنقيح" على مجرد الاستدراك، بل تجاوزتها إلى "التعقب" النقدي الذي كشف عن مواضع الاضطراب في أحكام ابن الجوزي؛ حيث رصد بدقةٍ صوراً من التناقض المنهجي في قبول الرواة والاحتجاج بالأحاديث تارةً وتضعيفها تارةً أخرى تبعاً للسياق الاستدلالي. كما برزت براعة المصنف في تحرير "علل الأحاديث"، وتصويب الأوهام الواقعة في تعيين سبب الضعف، مما أضفى على عمله صبغة التحقيق العلمي الرصين. وفيما يلي استعراضٌ لهذه التعقبات التي تبرز التباين المنهجي بين المصنف وابن الجوزي.

1- نماذج لتعبقه ببيان بعض التناقض الذي وقع فيه ابن الجوزي بتضعيف بعض الرواة في موضع وتقويتهم في آخر: قد يحتج ابن الجوزي براوٍ في موضع، ثم يضعفه في موضع آخر، فيتعقبه المنقح على ذلك، ومثال ذلك:

قال المصنف: "وتضعيف المؤلف لابن إسحاق ليس بشيء، فإنه صدوق، وكان شعبة وسفيان يقولان: هو أمير المؤمنين في الحديث. وهو يحتج به في موضع ويضعفه في آخر!"[28].

ومثال آخر؛ قال المصنف: "جابر الجعفي: ضعفه الجمهور، والمؤلف يحتج به في موضع إذا كان الحديث حجة له، ويضعفه في موضع آخر إذا كان الحديث حجة عليه!"[29].

يبرز هذا التعقب اليقظة النقدية للمصنف في كشف الاضطراب المنهجي عند ابن الجوزي، حيث رصد تأثير الغرض الفقهي في تذبذب أحكامه على الرواة قبولاً وردّاً، مؤكداً على ضرورة ثبات الميزان النقدي.

كما يشدد الإمام الذهبي على ضرورة تجرد الناقد من الهوى عند تقييم الرواة، محذراً من مغبة تغيير الأحكام النقدية قبولاً وردّاً لخدمة أهدافٍ استدلالية معينة، ويعتبر أن عدم ثبات الميزان النقدي في الراوي الواحد يعدُّ عيباً منهجياً يُضعف الثقة في العملية النقدية برمتها[30].

2- نماذج لتعقبه ببيان بعض التناقض الذي وقع فيه ابن الجوزي في الاحتجاج ببعض الأحاديث في موضع وتضعيفها في موضع آخر: قد يقع ابن الجوزي في بعض التناقض، ومن ذلك: أنه أحيانا قد يحتج بالحديث في مسألة، ثم يضعفه في مسألة أخرى إذا احتج به المخالف، فيتعقبه المصنف، ومثال ذلك:

احتج ابن الجوزي بحديث كعب بن مالك قال: "عن ثابت ابن قيس بن شماس أن أمه توفيت وهي نصرانية، وكان يحب أن يحضرها، فقال النبي ﷺ "اركب دابتك وسر أمامها، فإنك إذا كنت أمامها لم تكن معها""[31].

فتعقبه المنقح بقوله: "لا يصح، وأبو معشر ضعيف"[32].

ثم ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في مسألة أخرى، فقال في الجواب عنه: "فيه أبو معشر، ضعفه يحيى، وقال النسائي: ليس إسناده بشيء"[33].

فتعقبه المنقح بقوله: "حديث كعب لا يصح، لكن احتج به المؤلف ثم ضعفه"[34].

يُظهر هذا التعقب دقة المصنف في رصد "التحكم الاستدلالي" عند ابن الجوزي، حيث كشف عن توظيفه للحديث وتضعيفه بناءً على مقتضى الانتصار للمذهب، مشدداً على أن الحكم الحديثي يجب أن يظل مستقلاً عن الغرض الفقهي.

3- نماذج تعقبه على ابن الجوزي في تحديد علة الحديث: يضعف أحيانا ابن الجوزي بعض الأحاديث بعلة، وعند التحقيق لا تكون هي سبب تضعيف الحديث، فيبين المصنف ذلك، ومثاله:

أورد ابن الجوزي ضمن حجج المخالف حديثا من طريق الوليد بن مسلم قال: أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة بن شعبة "أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله"، ثم قال: "قال الإمام الترمذي: حديث معلول، ولم يسنده غير الوليد عن ثور، وسألت أبا زرعة ومحمدا عنه فقالا: ليس بصحيح.

قلت: كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي - مثل: نافع عن الزهري -، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عنهم"[35].

فتعقبه المصنف بقوله: "الوليد بن مسلم إمام صدوق مشهور، لكنه يدلس عن الضعفاء، فإذا قال: "ثنا الأوزاعي - أو غيره - أو أنا" فهو حجة، وليس العلة ما ذكره المؤلف، ولم يرو الوليد هذا الحديث عن الأوزاعي، ولكن العلة ما ذكره الترمذي من رواية ابن المبارك عن ثور عن رجاء قال: حدثت عن كاتب المغيرة - مرسل - عن النبي ﷺ، ولم يذكر فيه المغيرة.

وقال أبو داود: لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء.

وقال أحمد: لم يسمع ثور من رجاء هذا الحديث. وليس فيه المغيرة.

وقال أبو حاتم: ليس بمحفوظ، والأحاديث عن المغيرة أصح.

وقال الدارقطني: لا يثبت، وابن المبارك رواه عن ثور مرسلا"[36].

يبرهن هذا التعقب على رسوخ قدم المصنف في علم العلل، حيث لم يكتفِ بمجرد التضعيف، بل تتبع مخارج الحديث وطرقه ليحرر "العلة الحقيقية" وينفي ما توهمه ابن الجوزي من عللٍ جانبية لا تصمد أمام التحقيق.

وقد أشار ابن الصلاح إلى أن البحث في علل الحديث يعدُّ من أصعب المسالك النقدية وأكثرها دقة، إذ يتطلب بصيرةً نافذةً وقدرةً على كشف الأسباب المستترة التي قد تُبطل صحة الحديث رغم أن سنده قد يبدو في الظاهر متصلاً وسليماً[37].

4- **نماذج لتعقبه في بعض القضايا المنهجية في علوم الحديث:** قد يتعقب المصنف ابن الجوزي في آراءه الحديثية التي تبع فيها الفقهاء والأصوليين، ببيان منهج علماء الحديث ونقاده، ومثال ذلك:

ذكر ابن الجوزي بإسناده عن يحيى بن إسحاق عن حماد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي أمامة ﷺ مرفوعا: (الأذنان من الرأس)[38] محتجا به، وقال في ذكر اعتراض الخصم: "قال الدارقطني: إن قوله (الأذنان من الرأس) من قول أبي أمامة موقوف، وهو الصواب"[39].

ثم أجاب ابن الجوزي عن هذا بقوله: "والجواب على من قال: "هو قول أبي أمامة موقوف" أن الراوي قد يرفع الشيء، ثم يفتي به"[40].

فتعقبه ابن عبد الهادي بقوله: "هذه الطريقة التي سلكها المؤلف "في أن الأخذ بالمرفوع في كل موضع" ضعيفة، ولم يسلكها المحققون والأئمة"[41].

يُبرز هذا التعقب صرامة المصنف في التفريق بين مسالك الفقهاء والأصوليين وبين مناهج أئمة العلل؛ حيث انتصر لمدرسة المتقدمين في ترجيح الوقف عند قيام القرائن، رافضاً القواعد النظرية التي تُغفل قرائن الإعلال.

5- **نماذج لتعقبه بتضعيف بعض الأحاديث التي سكت عليها ابن الجوزي:** هناك عدد من الأحاديث يسكت عنها ابن الجوزي أو يقويها، وتكون ضعيفة أو معلولة، فينبه المصنف على ذلك؛ ومثاله:

احتج الحافظ ابن الجوزي بحديث رواه من طريق الدارقطني عن أحمد بن محمد بن سعيد عن أحمد بن الحسن بن سعيد عن أبيه عن سعيد بن عثمان الخزاز عن عمرو بن شمر عن جابر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه، ولم يتكلم ابن الجوزي على هذا الإسناد بشيء[42].

قال المصنف: "إسناد حديث بريدة ساقط، وعمرو ضعيف، وجابر ضعيف، وسعيد بن عثمان ضعيف أيضا، وشيخ ابن عقدة لا يعرف، وكذلك أبوه"[43].

ومثال آخر: احتج ابن الجوزي بحديث من طريق مكحول عن نعيم بن حمار عن بلال.

فتعقبه المصنف بقوله: "مكحول لم يسمع من نعيم ... منقطع"[44].

ويُظهر هذا التعقب أمانة المصنف العلمية وقوة ملكته النقدية، حيث لم ينسق خلف سكوت ابن الجوزي، بل أخضع كل إسناد للفحص الدقيق، كاشفاً عن علل الانقطاع وجهالة الرواة التي قد تخفى على غير المتخصص.

يؤكد ابن رجب أن المنهج الذي استقر عليه كبار نقاد الحديث المتقدمين يباين مسلك كثير من الفقهاء والأصوليين؛ فبينما يميل الأخيرون إلى قبول الرفع والزيادة كقاعدة مطردة، نجد أن أئمة الفن لا يقررون قبولها إلا بعد فحص القرائن المحيطة بالرواية، وكثيراً ما يرجحون الوقف أو الإرسال إذا تبين لهم أنه الأصح والأثبت في الرواية[45].

6- نماذج لتعقبه بتصحيح بعض الأحاديث التي ضعفها ابن الجوزي: قد يضعف ابن الجوزي بعض الأحاديث، وهي عند ابن عبد الهادي صحيحة فيبين المصنف صحتها عنده، ومثال ذلك:

ذكر ابن الجوزي حديثا من طريق ابن مهدي عن معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة قالت: "كان النبي ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره، ثم يصوم رمضان لرؤيته، فإن غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام.

وقال ابن الجوزي فيه: قال الدارقطني: إسناده صحيح.

وهذه عصبية من الدارقطني، كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به"[46].

قال المصنف متعقبا عليه: "حديث معاوية بن صالح عن عبد الله بن أبي قيس عن عائشة: رواه أبو داود عن أحمد بن حنبل عن ابن مهدي عن معاوية، وهو صحيح، ورواته كلهم ثقات محتج بهم في الصحيح، وقد صحح الدارقطني الإسناد كما تقدم.

وقول المؤلف: هذه عصبية من الدارقطني، كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به غير صحيح، وإنما العصبية منه، فإن معاوية بن صالح: ثقة صدوق، وثقه عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة وغيرهم، وروى له مسلم..."[47].

يبرهن هذا التعقب على إنصاف المصنف وشجاعته العلمية، حيث انتصر لصحة الحديث أمام تضعيف ابن الجوزي، رادّاً التضعيف بالدليل ومثبتاً جدارة الرواة بالاحتجاج والتوثيق.

كما يرى ابن حجر أن المنهج المنصف في نقد الرجال يقتضي عدم الركون لتضعيف راوٍ معين إذا ما عارضه توثيقٌ من أئمةٍ معتبرين، أو إذا استقر العمل على الاحتجاج به في الكتب الستة أو الصحيحين؛ إذ يعتبر إخراج صاحب الصحيح للراوي دليلاً قوياً على جدارته بالثقة، ويكون ردُّ حديثه حينئذٍ خروجاً عن جادة التحقيق والعدل العلمي[48].

7- نماذج لتعقبه بتعديل بعض الرواة الذين جرحهم أو تضعيف بعض الرواة الذين وثقهم أو سكت عنهم ابن الجوزي: قد يضعف ابن الجوزي بعض الرواة، فيتعقبه المصنف ويبين ثقتهم، ومثال ذلك:

ما سبق من بيان حال معاوية بن صالح، قال المصنف: وقول المؤلف: "هذه عصبية من الدارقطني، كان يحيى بن سعيد لا يرضى معاوية بن صالح، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به غير صحيح، وإنما العصبية منه، فإن معاوية بن صالح: ثقة صدوق، وثقه عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وأبو زرعة وغيرهم، وروى له مسلم..."[49].

ويُظهر هذا التعقب قدرة المصنف على الموازنة بين جرح النقاد وتعديلهم، حيث تصدى لتشدد ابن الجوزي في تضعيف الثقات، محققاً أحوال الرجال بناءً على القرائن المرجحة والاعتماد لدى أصحاب الصحيح.

1- نماذج لتعقبه ببيان أحوال بعض الرواة الذين فيهم تفصيل أو خلاف وأجمل القول فيهم ابن الجوزي: قد يقتصر ابن الجوزي في بيان حال الرواة على بعض الأقوال، ولا يفصل في الاختلاف، فيتعقبه المصنف، ويفصل الخلاف في الرواة، ومثال ذلك:

قال المصنف: "حديث: "عليكم بالسواد الأعظم"[50]: ليس صحيح.

وفي كلام المؤلف في هذه المسألة نظر، كقوله: "إن بكيرا من كبار التابعين"، وقوله: "إن الأسود بن يزيد وسويد بن غفلة لم يدركا بلالا"[51].

ومثال آخر: قال المصنف: "وفي قول المؤلف: "وأما حديث أم شريك: ففيه شهر، وقد ضعفوه" نظر، فإن شهرا لم يضعفه الكل، بل ضعفه جماعة، ووثقه آخرون، وممن وثقه أحمد ويحيى ويعقوب، والعجلي"[52].

ويُبرز هذا التعقب دقة المصنف في تحرير أقوال النقاد وتجنب الإجحاف في الأحكام العامة؛ حيث فكك إجمال ابن الجوزي وعرض الخلاف في الرواة بتفصيلٍ علمي يمنح كل ذي حقٍ حقه من التوثيق أو التضعيف.

يؤكد الإمام الذهبي على أهمية المنهجية المتوازنة عند تقييم الرواة الذين وقع فيهم خلاف بين النقاد؛ إذ يرى أن الاقتصار على نقل جانب التضعيف وحده يعد إجحافاً ومجانبةً للإنصاف، ويشدد على وجوب استحضار آراء الموثقين إلى جانب المجرحين لتقديم صورة علمية دقيقة وشاملة عن حال الراوي[53].

خاتمة:

بعد هذا العرض المستفيض والمقرون بالأدلة والنماذج التطبيقية لمنهج الإمام ابن عبد الهادي في كتابه 'تنقيح التحقيق'، تبين لنا حجم الجهد النقدي الذي بذله في مراجعة مادة ابن الجوزي الحديثية؛ حيث لم يكن عمله مجرد اجترارٍ للمادة السابقة أو تلخيصٍ عابر لها، بل كان وقفةً فاحصةً وميزانًا دقيقًا استدرك من خلاله ما فات، وقوّم ما اعوجّ، وحرر ما أُشكلَ، وبناءً على ما تقدم من مباحث وتحليلات، نخلص في نهاية هذا البحث إلى جملة من النتائج الجوهرية التي تلخص طبيعة هذا العمل المنهجي الفريد، وهي كالآتي:

أولاً: أثبتت الدراسة أن عمل ابن عبد الهادي لم يكن مجرد اختصار لكتاب ابن الجوزي، بل كان إعادة صياغة نقدية؛ حيث جرد المادة الحديثية من التبعية المذهبية، وأخضعها لمعايير الجرح والتعديل والتعليل الدقيق.

ثانياً: اتضح أن استدراكات المصنف شملت كافة مكونات النص الحديثي؛ بدءاً من تحرير أسماء الرواة وأنسابهم وضبط مشكلها، مروراً بعزو الأحاديث إلى مصادرها المسندة (خاصة الكتب الستة)، وصولاً إلى تتميم النقص بذكر الشواهد والمتابعات ووصل المعلقات.

ثالثاً: كشفت النماذج التطبيقية عن براعة المصنف في رصد التناقض المنهجي عند ابن الجوزي؛ كتقوية الراوي في موضع وتضعيفه في آخر بناءً على مقتضى الاستدلال الفقهي، وهو ما تصدى له المنقح بصرامة علمية تثبت استقلالية الحكم الحديثي.

رابعاً: لم يكتفِ ابن عبد الهادي بنقل أحكام السابقين، بل كان محققاً للعلة؛ حيث كشفت النماذج عن قدرته على تصويب الأخطاء في تعيين علة الحديث، والتفريق بين تدليس الرواة وبين الانقطاع الحقيقي في الأسانيد.

خامساً: يُعد "تنقيح التحقيق" نموذجاً مثالياً لكتب "التعقبات"، حيث استطاع المصنف من خلاله أن يحفظ مادة ابن الجوزي مع تنقيتها مما علق بها من أوهام، مما جعله مرجعاً لا يستغني عنه المشتغلون بالعلل والحديث.

الهوامش:

(1) ابن عبد الهادي، م. ي، (2007)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، محقق: س. جاد الله، دار أضواء السلف، ط1، 1/ 135.

(2) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، دار ابن الجوزي، الدمام، المملكة العربية السعودية، ط 1، 1422هـ، ص 163.

(3) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 1/ 212.

(4) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث (المشهور بمقدمة ابن الصلاح)، د. نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا (أو دار الفكر المعاصر، بيروت)، 1406هـ - 1986م، ص346.

(5) أخرجه الحاكم، م. ع، (1990)، المستدرك على الصحيحين، محقق: م. عطا، دار الكتب العلمية، ط1، (1/ 392)، برقم: (1447)، كتاب الزكاة، من تصدق من مال حرام لم يكن له فيه أجر وكان إصره عليه، شعيب الأرناؤوط الحافظ علي بن عمر الدارقطني، (2004). سنن الدارقطني، محققون: (ش. الأرنؤوط، ح. قره، ع. م. عبد اللطيف، و أ. ش. الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، ط1، (10/3)، برقم: (1983)، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، (17/3) برقم: (1986)، كتاب الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم.

(6) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 3/ 14.

(7) أخرجه أبو داود، س. أ، (2009). سنن أبي داود، محققون: ش. الأرنؤوط، وم. قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 7/1، برقم: 13، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، والترمذي في جامعه، 59/1، برقم: 9، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء من الرخصة في ذلك، وابن ماجه، م. ي، (2009)، سنن ابن ماجه، محققون: ش. الأرنؤوط، م. ك. قره بللي، ع. كوشك، وم. ف. أيتاني، دار الرسالة العالمية، ط1، 216/1، برقم: 325، أبواب الطهارة وسننها، باب الرخصة في ذلك في الكنيف وإباحته دون الصحاري، وأحمد في مسنده، 3139/6، برقم: 15101، مسند جابر بن عبد الله ﷺ.

(8) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 151/1.

(9) ابن حجر العسقلاني، النكت على مقدمة ابن الصلاح، د. ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، ط 1، 1405هـ، 637/2.

(10) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، المقدمة/ 138.

(11) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 499/2.

(12) نزهة النظر، ص 135.

(13) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، المقدمة/ 139.

(14) المصدر السابق.

(15) أخرجه الترمذي، م. ع. (2009)، الجامع الكبير، سنن الترمذي، محققون: ش. الأرنؤوط، وم. ك. قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 350/1، برقم: 317، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام.

(16) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 94/2.

(17) ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 60/1.

[18] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 268/1.
[19] محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية - سوريا. ط 2، 1412هـ، ص 82.
[20] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 411/2.
[21] أخرجه البيهقي، أ. ب، (2011)، السنن الكبير، محقق: ع. م. التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط1، 155/3، برقم: 5573، كتاب الصلاة، باب القيام في الفريضة وإن كان في السفينة مع القدرة.
[22] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 2/ 118.
[23] نزهة النظر، ص 92.
[24] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 600/2.
[25] أخرجه البخاري، م. إ، (2001)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، محقق: م. ز. الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 150/7، برقم: 5837، كتاب اللباس، باب افتراش الحرير وقال عبيدة هو كلبسه.
[26] المصدر نفسه.
[27] مقدمة ابن الصلاح، ص 45.
[28] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 223/2.
[29] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 187/1.
[30] محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1382هـ، 4/1.
[31] أخرجه الدارقطني في سننه، 439/2، برقم: 1835، كتاب الجنائز، باب وضع اليمنى على اليسرى ورفع الأيدي عند التكبير.
[32] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 628/2.
[33] المصدر نفسه، 646/2.
[34] المصدر نفسه، 647/2.
[35] المصدر نفسه، 340/1.
[36] المصدر نفسه.
[37] أبو عمرو عثمان بن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، دار الفكر، سوريا، الطبعة 1406هـ، ص 90.
[38] أخرجه ابن ماجه في سننه، 282/1، برقم: 443، أبواب الطهارة وسننها، باب الأذنان من الرأس.
[39] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 203/1.
[40] المصدر نفسه، 204/1.
[41] المصدر نفسه، 207/1.
[42] ينظر: المصدر نفسه، 244/2.
[43] المصدر السابق.
[44] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 211/1.
[45] زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، دار الفرقان، عمان، ط 2، 1407هـ، 623/2.
[46] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 195/3.
[47] المصدر نفسه، 206/3.
[48] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة 1407هـ، ص383.
[49] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 206/3.
[50] أخرجه عبد بن حميد، ك. ن، (1988)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، محققان: ص. السامرائي، وم. خليل، مكتبة بلنسية، ط1، 367/1، برقم: 1220، مسند أنس بن مالك، وابن ماجه في سننه، 96/5، برقم: 3950، أبواب الفتن، باب السواد الأعظم، والضياء المقدسي، ض. م، (2000)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، محقق: ع. م. دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 128/7، برقم: 2559، مسند أنس بن مالك ﷺ، قتادة بن دعامة السدوسي عن أنس.
[51] ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، 62/2.
[52] المصدر نفسه، 659/2.
[53] ميزان الاعتدال، 3/1.